

كاريتس و ميغراتس

"المهاجرون ليسوا أعداداً"

الملف

"المهاجرون ليسوا أعداداً"

الإحصائي

للهجرة

2012

التقرير الثاني والعشرون

"المهاجرون ليسوا أعداداً" عبارة تعبر عن الرسالة التي اخترناها للملف الإحصائي للهجرة لعام 2012، ونقصد بها أن المهاجرين لديهم كرامة باعتبارهم أشخاصاً كما ذكر البابا بديكتوس السادس عشر في خطابه يوم الأحد خلال قداس "الأنجيلوس" بمناسبة اليوم العالمي للمهاجر واللاجئ (15 كانون الثاني / يناير 2012): "إن ملايين الأشخاص يهاجرون ليبحثوا عن مكان يمكنهم العيش فيه بسلام، ولكنهم ليسوا أعداداً بل رجالاً ونساءً وأطفالاً وشباباً وشيوخاً".

اخترنا هذه العبارة كشعار لبحثنا لنؤكد به أنه على الرغم من أهمية الأعداد للتعرف على ظاهرة الهجرة بشكل علمي، فإنه لا يجوز أن يعلو العدد على مبدأ حماية كرامة الإنسان.

"المهاجرون ليسوا أعداداً"

الترجمة من الإيطالية Tiziana Grassetti

Tradotto dalla versione italiana del Dossier  
Statistico Immigrazione 2012 "Gli immigrati non  
sono numeri" 22° Rapporto Caritas e Migrantes  
da Tiziana Grassetti (Sguardo sul Medio Oriente)

بالإضافة على ذلك، في حزيران/يونيو 2012 قرر مجلس وزراء الداخلية لمنطقة Schengen تغيير المعاهدة

وإعادة وضع الرقابة على الحدود عند الطوارئ وذلك لتفادي من تزايد الهجرة من شمال إفريقيا في الآونة الأخيرة، وقد انتقد البرلمان الأوروبي والمحكمة الأوروبية حقوق الإنسان هذا القرار.

وفي إيطاليا كذلك وهي أرض لجوء وبلد يقصده المهاجرون هناك تغيرات سيعالجها هذا الملف بشكل واسع فيما يلي.

### إيطاليا: أرض لجوء، نصف مليون طلب بعد الحرب العالمية الثانية

- في عام 2011 بلغ عدد الأشخاص الذين اضطروا للهروب من أماكن إقامتهم إلى 42,5 مليون: 15,2 مليون منهم لاجئون و 26,4 مليون من النازحين في بلادهم وفي نفس العام قدم 895 ألف طلب لجوء سياسي: 76 ألفا منها في الولايات المتحدة، و 277 ألفا في أوروبا، 51 ألفا في فرنسا و 37.500 في إيطاليا.

إن الحروب الجارية في العالم عديدة، بعضها غير معروف وبعضها آخر منسي: 1,2 مليار شخص يعيش تحت أنظمة استبدادية (34 دولاً) أو في "دول هشة" (43 دولاً)، في أوضاع فقر مزري و حالة طوارئ إنسانية.

بين الأعوام 1950 - 1989 بلغ عدد طلبات اللجوء السياسي في إيطاليا 188 ألفا وبين الأعوام 1990 - 2011 بلغ عدد الطلبات حسب "أرشيف الوزارة الداخلية" 326 ألفا أي بمعدل سنوي يبلغ 8 آلاف طلب، باستثناء أعوام 2008، 2009 و 1999 عندما تجاوز عدد الطلبات 30 ألفا ولذلك يمكن أن نؤكد أنه قُدم نصف مليون طلب منذ بعد الحرب العالمية الثانية حتى أيامنا هذه.

في عام 2011 قدمت أغلبية الطلبات من طرف جماعات من أوروبا الشرقية و القارة الإفريقية: من مجموع 24.150 طلباً استقبل ثلث (30) في المائة من الطلبات العامة) و خص الباقي بالحماية الإنسانية (7.155).

الهجرة ردة فعل لا مفر منها وحل استراتيجي في عالم مصاب بأزمات سياسية واقتصادية يتميز بعدم المساواة في توزيع الثروة وستزيد هذه الظاهرة في المستقبل القريب كما تدل عليه معطيات التوافد نحو الدول المتقدمة في عام 2009.

تقدير المنظمات الدولية عدد المهاجرين واللاجئين بـ 214 مليوناً عام 2010. في نفس السنة كان صافي عدد الوافدين إلى الاتحاد الأوروبي تسعمائة وخمسين ألفاً - 950 000 - عدد حالات اكتساب الجنسية (ثمانمائة وثلاثة آلاف 803 000).

يبلغ عدد الأجانب المقيمين بما فيهم الأوروبيون الذين يشكلون 60 في المائة من المجموع ( 33,3 مليون ) أي 800 ألف زيادة عن العام السابق).

يعيش ثلاثة أرباعهم في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا وإسبانيا. في إسبانيا انخفض عدد المهاجرين في السنوات الأخيرة وكذلك في البرتغال وايرلندا. يشكل المهاجرون 6,6 في المائة من المقيمين الأوروبيين وإذا أضفنا إليهم المولودين في الخارج من الذين اكتسبوا جنسية بلد إقامتهم، يبلغ العدد 48,9 مليون مما يجعل من الاتحاد الأوروبي و أمريكا الشمالية الوجهة الرئيسية للهجرة إلى جانب.

غيرت بعض الدول الأوروبية قانون الهجرة وبعضها الآخر يكاد أن يغيره؛ مثلًا تتجه الدنمارك إلى إلغاء النظام بالنقط الساري المفعول الآن للحصول على إذن إقامة لوقت غير مسمى؛ أما بولونيا فتشهد ازدياد عدد الوافدين من البلدان المجاورة وانخفاض عدد المغاردين باطراد؛ أما في إسبانيا فقد حرم المهاجرين غير الشرعيين (150 ألفا تقريباً) من العناية الصحية الوطنية مما سبب بعض الجدل في البلاد.

- يقر هذا الملف أن العدد الشامل للمهاجرين الشرعيين في نهاية 2011 تجاوز 5 ملايين شخص: يشمل هذا العدد المهاجرين الأوروبيين وأولئك الذين لم يسجلوا أنفسهم عند دائرة الأحوال المدنية بعد، يعني عدد أكبر بقليل مقارنة بالعدد المقدر في العام السابق (4.968.000)؛

التأشيرات المسلمة من وزارة الخارجية في عام 2011 كانت 231.750 الأغلبية منها لأسباب عائلية و للسفر ولكن رخصات الإقامة الصالحة في نهاية 2010 التي لم تتجدد في نهاية 2011 كانت 263 ألف و كانت رخصات الإقامة الصالحة حتى نهاية عام 2011 3.637.724، مجموع يشمل القاصرين المسجلين مع والديهم، 2.9 في المائة بزيادة مقارنة 3.536.062 رخصة لعام 2010، حسب أرشيف وزارة الداخلية المراجع من المعهد الوطني للإحصائيات ISTAT.

يحيى هذا الملف، الذي يتأسس لتقدير حضور المهاجرين الأوروبيين الذين لا يشملون في أرشيف رخصات الإقامة على مصادر مختلفة، 1.373.000 ألف مهاجر: 87 في المائة منهم من الدول الأعضاء الجديدة الإثنى عشرة والأغلبية من رومانيا 997.000، وتحتل بلونيا المرتبة الثانية 112.000، وبعدها بلغاريا 53.000، تلي ألمانيا 44.000 و فرنسا 34.000 و بريطانيا 30.000 و إسبانيا 20.000 وهولاندا 9.000.

بتقسيم المجموع الشامل بمنهج المناطق القارية للهجرة نستطيع أن نلاحظ أن أوروبا هي القارة بأعلى عدد وافدين الأغلبية منهم مواطنو الاتحاد الأوروبي (27.4 في المائة) و من البلدان غير الأعضاء (23.4 في المائة)، تلي إفريقيا (22.1 في المائة) و آسيا (18.8 في المائة) و أمريكا (8.3 في المائة)، بالعكس لا يبلغ عدد المهاجرين من أوقیانوسيا مع جماعة الأشخاص عديمة الجنسية حتى إلى 0.1 في المائة.

من بين المقيمين الأوروبيين غير "الأعضاء" (1.171.163) الأغلبية منهم من ألبانيا (491.495)، ثم أوكرانيا (223.782) و ملاديفيا (147.519) و سر비ا (101.554) و ماسيدونيا (82.209) و روسيا (37.090)؛ بين 20 ألفا و 30 ألفا من بوسنيا، و كذلك من كرواتيا و تركيا؛ من ألبانيا أغلبية الطلاب الجامعية المهاجرين: تقريراً 11 ألفا في السنة الجامعية 2011/2012 - من مجموع 65.437 طالباً أجنبياً في إيطاليا و مليون و مائتا ألف طالب من أصله أجنبي في

كما كل الناس تعرف، منذ انتشار الثورة العربية و قد 60 ألف شخص من شمال إفريقيا إلى جزيرة لمبادروا بالمرأكب غير الشرعية من تونس سابقاً و من ليبيا لاحقاً (28 ألفاً). ولذلك وفرت الحكومة الإيطالية 3 آلاف مكان لمواجهة استعمال الاستقبال، بالتعاون مع منظمات محلية و مؤسسات إقليمية و اجتماعية متزمرة بالخدمة لطالبي لجوء واللاجئين، و ألهي مكان لاستقبال طالبي لجوء، بالعكس سعة المراكز لاستقبال المهاجرين العاديين هي 3 آلاف مكان.

فضلاً عن ذلك، أكدت الولايات توفير 50 ألف مكان آخر، بمساهمة الحماية المدنية ، الذي استعمل نصفه لغاية استقبال الأشخاص الهاربة من شمال إفريقيا.

في هذه الأمور المستعجلة، تمنت إيطاليا تعامل المؤسسات الأوروبية من جهة و توقعت من جهة أخرى بضرورة تنظيم استقبال مستقر ومتعدد يقوم على تنسيق كافة المنظمات الإنسانية الملزمة، وذلك لضمان العناية بتلك الفئات التي تحتاج أكثر للعناية ابتداءً بفئة القاصرين.

على المستوى الأوروبي، كثير من المؤسسات الإنسانية شكوا بفساد نظام الاستقبال الإيطالي وسلبياته و من بينها ذكر محكمة ستوكار التي رفضت يوم 12 يوليو / تموز 2012 جلسة قضائية أن ترحل طالب لجوء إلى إيطاليا بسبب "وجود مخاطر لمعني به أن يتلقى هناك معاملة غير إنسانية و مهينة و حتى البقاء بدون مأوى".

ملاحظات سلبية أخرى على نظام الاستقبال الإيطالي مثل قرار محكمة ستوكار عبرت من طرف مفوض حقوق الإنسان في مجلس أوروبا و زيادة على ذلك لا بد أن ذكر الجلسة القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان يوم 23/02/2012 على قضية هرسي (أيار / مايو 2009) التي أصدرت إدانة لعدم تنفيذ مبدأ "عدم الإعادة القسرية".

بصرف النظر عن الاعتبارات على ضرورة التنسيق بين المستوى الإيطالي و الأوروبي، من الواجب أن يعتبر أمر صورة إيطاليا في الخارج و أن يُلقي حل: في عام 2011 7.431 شخصاً ظلوا في حالة انتظار حتى يحصلوا على الخدمة لطالبي لجوء واللاجئين و يتمتعوا بخدمة استقبال ثانية.

إيطاليا: بلد المقصود. حضور المهاجرين و بلدان أصلهم

- إن سبب الأزمة الخطيرة الحالية ، المعقدة من انتقالات الأنشطة الانتاجية المستمرة إلى الخارج، خسارة مليون منصب الذي تعيش جزئياً بتوظيف 750 ألف أجنبي في القطاعات والأعمال لا يطمئن إليها الإيطاليون.

فعلا، إذا تناقص في عام 2011 عدد الموظفين المولودين في إيطاليا بـ 75 ألف وحدة، علا عدد الموظفين المولودين في الخارج إلى 170 ألف وحدة.

حالياً، يشكل الموظفون الأجانب 2.5 مليون، عشر التشغيل الإجمالي، ولكن في نفس الوقت الأجانب العاطلون على العمل ارتفع عددهم (310) ألفاً، بما فيهم 99 ألفاً منهم غير "الأعضاء" ( ) و نسب البطالة كذلك 12.1 في المائة مما يعني 4 نقاط مئوية أكثر من الإيطاليين)، أما نسب التشغيل فإنه تراجع إلى 70.9 في المائة مما يعني 9.5 نقاط أعلى من ذلك الإيطاليين.

أما المهاجرون "الأعضاء" الجدد، الذين يشكلون ربع المقيمين، فيمثلون ثلث العمال المولودين في الخارج و 40 في المائة من بين الموظفين الجدد الذين وظفوا في عام 2011 حسب أرشيف معهد الوطني لضمان حوادث الشغل

INAIL.

من المؤكد بأن المهاجرين يقدمون في الأزمة الراهنة قوى عاملة مفيدة جداً وينذرون وضيفة مهمة في دعم النظام الاقتصادي-الانتاجي الوطني و ذلك لعوامل مختلفة منها عمرهم (الأغلبية منهم شباب) والطوعية (صلاحيتهم للتكيف مع شروط الشغل وأن يكونوا جاهزين للشغل في أي وقت) ولكن للأسف ليس من النادر أن تحول هذه الخصوص عن أشكال استغلال مختلفة.

فعلا، من المسلم به أنهم يستغلون عادةً في أدنى طبقات سوق العمل، ويؤكد هذا المذهب الأمر بأنه الإيطاليون 40 في المائة منهم فقط يستغلون عاماً، مقارنة بالهاجرين "الأعضاء" الذين ترتفع نسبتهم إلى 83 في المائة و غير "الأعضاء" الذين تصل نسبتهم إلى 90 في المائة.

إن الحاجة إلى حماية تدفع المهاجرين لتسجيل أنفسهم عند النقابات و فعلاً بلغ عدد المتسلجين إلى المليون و يشكل 8 في المائة من مجموع المتسلجين الإجمالي و 14.8 في المائة من القسم النشيط و وفقاً لذلك، يؤكد أرشيف معهد الوطني لضمان حوادث في موقع الشغل أن

الاتحاد الأوروبي (حسب البحث الأخير للشبكة الأوروبية للهجرة).

فيما يخص بالقارنة الإفريقية، تمثل المغاربة الجالية الكبرى بـ 506.369 مقيناً، أكثر الأعداد حتى من المهاجرين من البلدان غير "الأعضاء" ، تلي الجاليات الإفريقية أخرى: تونس (122.595) و ثم مصر (57.011) و السنغال (87.311) و نيجيريا (117.145) و غانا (51.924)، و أخيراً الجزائر (28.081) و ساحل العاج (24.235)؛ يمثل المقيمون من بركينا فاسو 15 ألفاً و 10 آلاف تقريباً مجموع المقيمين من كامeroon، اريثريا، اثيوبيا، موريتانيا و الصومال، مما يساوي مجموع المقيمين الأفارقة في إيطاليا 1.105.826.

يحتوي مجلد "آسيـاـإـيطـالـياـ مشـاهـدـ الـهـجـرـةـ" ، الذي راجعه "إيدوس" للمؤسسة الأوروبية للاندماج بالتعاون مع كاريـسـ و مؤـسـسـةـ مـيـغـرـانـتـسـ عـامـ 2012ـ ، درـاسـةـ عـمـيقـةـ علىـ الجـالـيـاتـ الآـسـيـوـيـةـ تـؤـكـدـ أنـ الآـسـيـوـيـنـ المـقـيـمـينـ فيـ الـاتـحـادـ الـأـورـوـبـيـ كـانـواـ 924.443ـ فيـ عـامـ 2011ـ ، يـعـنيـ 6ـ نقاطـ مـئـويـةـ زـيـادـةـ عـنـ عـامـ 2010ـ ، عـنـدـماـ كـانـواـ يـمـتـنـونـ 12.7ـ فيـ المـائـةـ مـنـ مـجـمـوـعـ الـمـقـيـمـينـ الـأـجـانـبـ.

تبين هذه الدراسة أن إيطاليا هي الدولة التي تضيف الجالية الصينية أكثر الأعداد في الاتحاد الأوروبي مع 277.570 مقيناً في عام 2011: تلي جالية فيلبيين (152.382) و ثم بانجلترا (106.671) و سريلانكا (94.577)؛ بالعكس تحتل إيطاليا المرتبة الثانية فيما يخص بحضور المهاجرين من الهند (145.164) و باكستان (90.185).

أما فيما يتعلق بالجالية من القارة الأمريكية فإنها تمثل 415.241 مقيناً الأغلبية من بيرو (107.847) و اكوادور (89.626)، يلي برازيل (48.230) و الولايات المتحدة (36.318)، ثم كولومبيا و كوبا و الجمهورية الدومينيكية (20 ألفاً)، و أخيراً الأرجنتين مع بوليفيا و السلفادور (10 آلاف).

يشهد كثافة علاقات هذه الجاليات بإيطاليا العدد العالي للقاصرين (897.890 وحدة) الذين يشكلون 23.9 في المائة من القاصرين غير "الأعضاء" ، ولدت الأغلبية منهم في إيطاليا.

إن القطاعات التي تتمتع بمساهمة المهاجرين كثيرة و مختلفة ومنها البناء، قطاع النقلات والأعمال اليدوية بالشكل العام؛ كما يظهر من المعطيات الموفرة من الشركات التعاونية يمثل المهاجرون أكثر من سدس العمال عند شركات التنظيف و ثلث عند شركات العاملة في قطاع نقل البضائع.

أما قطاع الخدمات البحرية، و إيطاليا أستولها يحتل المرتبة الرابعة عشر في العالم و المراتب الأولى لخدمة الجولات البحرية السياحية، فإنه يوظف 60 ألف عامل، بما فيه 40 في المئة أجانب: الأغلبية من رومانيا، تلي الهند و فيلبين، و فيما يخص فيلبين من الواجب أن يذكر أنها تضيف مقرًا مفروقًا للأكاديمية البحرية التجارية الإيطالية التي هدفها تكوين عمال محلية يعوضون نقص خبراء إيطاليين.

فضلاً عن ذلك، يمثل المهاجرون لاعبو كرة القدم في الدوري 271 لاعباً من مجموع 554، نصف المجموع تقريباً (48.8% في المئة) و في فرقتي أدينيري و إينتر التي تتكلم فيها 13 لغة مختلفة يشكلون 67.9% في المئة، ثلث منه من أمريكا اللاتينية.

فيما يتعلق بقطاع المقاولة يشكل المولودون في الخارج 9.1% في المئة ، يشمل هذا العدد كافة مناصب القطاع؛ بالنسبة إلى أصحاب الشركات يشكلون 7.4% في المئة، و بلغ عددهم إلى 21 ألف وحدة في عام 2011 (مصدر اتحاد الغرف التجارية)، أما الأصحاب ذوي جنسية أجنبية فإنهم 249.464 و يمثلون 4.1% في المئة.

على ضوء هذه المعطيات، يمكن القول بأنه قد يتقدم الشغل المستقل للمهاجرين إلى حد أبعد باعتباره يخص 11% في المئة من المهاجرين "الأعضاء" و 14% في المائة من المهاجرين غير "الأعضاء"، مقارنة بالإيطاليين الذين لا يشكلون إلا 26% في المئة .

مما لا شك فيه أن الهجرة تمثل ردة فعل للازمات بالشكل العام و تؤكد هذا المبدأ عمليات بعث النقود للمهاجرين إلى بلدانهم الأصل ما قد يكون دليلاً إيجابياً لتلك البلدان؛ إذا تناقصت عمليات بعث نقود عبر وكلات التحويل الخاصة في عام 2010 في إيطاليا عادت ترتفع في عام 2011 بازدياد عمليات بعث نحو بلاد الصين على خلاف فيلبين التي نقصت عمليات بعث إليها رب ما ناجة عن اسقرار العائلات الفيليبينية و اندماجها المستمر في إيطاليا و كذلك بسبب انخفاض المكافآت العام.

المهاجرين متعرضون أكثر لمخاطر الحوادث في موقع الشغل: حسب المعطيات الموفرة من المعهد ازداد الحوادث بـ 15,9% في المئة في عام 2011 من بين المولودين في الخارج، على خلاف المذهب العام و مقارنة بـ 15% في المئة لعام 2010.

ناتجة عن مراقبات قيم بها في عام 2011 أكتشف أن 61% في المئة من الشركات المراقبة أوضاعها غير شرعية و نصفها بسبب تشغيل بدون أوراق، ما الذي يزيد تعرض العمال لمخاطر حوادث في موقع الشغل.

يقر "تقرير 2012 حول سوق العمل للمهاجرين" المراجع من وزارة الشغل أن نسبة تأثير العمال غير "الأعضاء" على الخدمات الموفرة من المعهد الوطني للضمان الاجتماعي ليس عالياً: 10,2% في المائة يتمتع بالتأمين العادي ضد البطالة و 6,9% في المائة بالتأمين غير العادي؛ 5,1% في المائة باغاثة بطالة؛ 11,8% في المائة باغاثة بطالة عادية للأنشطة غير الفلاحية، 7,7% في المائة باغاثة العمال المطرودين و 8,8% في المائة باغاثة بطالة للأنشطة الفلاحية؛ 0,2% في المائة برواتب التقاعد لعدم الصحة، العجز و للمعاقين الحربي؛ 0,9% في المائة برواتب الإعانة للأشخاص المحتججين بمساعدة صحية؛ 8,1% في المائة بإجازة الولادة؛ 5,1% في المائة بإجازة لوفاة عضو العائلة و 10,8% في المائة للدعم العائلي الاقتصادي.

تكون المتعاملون العائلي (750 ألفاً المولودون في الخارج و المؤمنون عند المعهد الوطني للضمان الاجتماعي) الفتنة أكثر الأعداد من بين العمال المهاجرين، و لذلك يعتبرون مورداً ثميناً لإيطاليا باعتبارها بلاد يسجل سنوياً 90 ألف أشخاص تصبح عاجزة و تحتاج إلى معاونة لأسباب صحية، و بكل تأكيد سيرتفع طلب خدماتهم في المستقبل بسبب ظاهرة الشيخوخة المتزايدة التي يخص بها الشعب الإيطالي: حالياً 20,6% في المئة من الشعب فوق 65 سنة في العمر و يُحتمل أن سيكون 33% في المئة حول نصف القرن). الممرضون الأجانب كذلك يؤكدون دعم لا مفر منه للعناية الصحية الوطنية ولمؤسسات خاصة أخرى.

علينا الاعتراف بأن قطاع الفلاحة، الذي لا يطمدون إليه الإيطاليون، يقام لكثير من المهاجرين إمكانية إندماج مستقر أو فرصة شغل محدود ببعض الفصول السنوية فقط؛ فعلاً، فيما يتعلق بتشغيل المهاجرين يمثل قطاع الفلاحة القطاع الوحيد الذي حصل على رصيد وظيفي إيجابي.

تطلب هذه المشاهد مبادراتٌ مثل تشريع أوضاع الذين قد وُضفوا في سوق العمل، تيسير العمليات المتعلقة بالأوراق و انخفاض تكلفتهم، استقرار و تمديد رخصات الإقامة لكي يجتب عمليات التجديد الزائدة، تيسير العمليات لاكتساب الجنسية للاصরرين المولودين في إيطاليا على الأقل، إمكانية التحصيل على الخدمات بدون بطاقة الإقامة، تحقيق مجالات مشاركة و تجاوز التمييز في كل قطاع المجتمع خاصة القطاع العام (مثال لذلك عدم إمكانية إدخال في الخدمة المدنية).

مع ذلك ، تعرف مؤسستا كاريتس و ميغريانتس أن الحكومة التقنية ليس فقط أن فوضت مؤسسة من منظمات التطوع إلى المهمة الوزارية للتعاون الدولي و الاندماج بل شرعت أيضا قوانين متعددة في هذا الاتجاه و وعدت بتشريع قوانين أخرى؛ لأن لا يبقى لنا إلا أن ننتمنى تحسين أقوى للأحزاب و دعم المجلس من أجل تقدم إيجابي إلى حد أبعد.

نهاية، يسعى هذا الملف أن يكون مساعدة لمعرفة لحقيقة الهجرة و أن يروج الإنسانية وهي أساسية في الرسالة المسيحية لا مفر منها لتعيش مستشرم مع المهاجرين على المستوى الاجتماعي و الديني كذلك، و نحن في "عام الإيمان" المرrog من البابا بندكتوس السادس عشر منذ يوم 11 أكتوبر 2012.

إنها قضية تتأسس على قيم معينة تنتهي إلى تاريخنا الطويل المتعلق بالهجرة (كما ثبت في "تقرير الإيطاليين في العالم 2012" من مؤسسة ميغريانتس) الذي تجرنا فيه الأوضاع الصعبة أن نكون أجانب في بلد غريب.

ختاماً لبحثنا هذا لا بد لنا أن نذكر قول البابا بندكتوس السادس عشر الذي اخترناه كشعار لملف 2012 كي نشهد به أن حتى إذا ستكاثر ظاهرة الهجرة أكثر و أكثر من الواجب لا ينسى أبداً أن المهاجرين "ليسوا أعداداً".

#### **الملف الإحصائي للهجرة 2012- جدول معطيات**

فيما يتعلق بالمعاملات المالية للمهاجرين، من الواجب أن يذكر ما يسمى ب Diaspora Bond

ما يعني باللغة العربية "سند الشتات" و هو عملية مالية تسعى إلى دعم مشاريع اقتصادية و اجتماعية و تربوية في بلدان الأصل وكذلك إلى تكامل مصالح الأفراد مع مصالح بلدانهم . وقد امتاز إيطاليا بالدراسات حول تكلفة هذه الخدمات لبعث نقود و انخفاضها وكذلك بترويج مرصد وطني يراقب المشاركة المالية

[www.mandaisoldiacasa.it](http://www.mandaisoldiacasa.it)

للمهاجرين مثل استعمال الاكتسابات عبر المصادر.

#### الاحتمالات المستقبل على التعايش في أوضاع الأزمة

- قد بُرِزَ بحث قام به المعهد الوطني للإحصائيات أن موقف الإيطاليين من المهاجرين مزدوج: من جهة يرون الإيطاليون أن المهاجرين كثار و من جهة أخرى يعترفون أنهم يتمتعون بمعاملة أسوأ من المعاملة التي يتمتعون بها الإيطاليين برغم أنهم يمثلون مورداً للبلاد.

لا ريب فيه أن ظاهرة الهجرة ستستمر أن ترتفع في المستقبل: حسب الاحتمالات المستقبل الديموغرافي الإيطالي سيكون مشهد الشعب الشامل في عام 2065 نتيجة انخفاض عدد الإيطاليين بـ 11.5 مليون (28.5 مليون ولادة و 40 مليون وفاة) و مازانية إيجابية مع 12 مليون مهاجر نحو الخارج (17.9 مليون دخول ضد 5.9 مليون خروج): بخلاصة، سيتجاوز المهاجرين في هذا المشهد الديموغرافي الجديد 14 مليوناً.

كما تدل مؤسستا كاريتس و ميغريانتس في مقدمة الملف الإحصائي لعام 2012، يطلب هذا المشهد الاجتماعي - الإحصائي تشريع قوانين معينة لتحصيل على بعض الأهداف المهمة و منها: تشريع الشغل و العمال غير الشرعية، أن يتخذ بعين الاعتبار مهارات المواطنين الجديدة، استقرار رخصات الإقامة (تجددت في عام 2011 850 ألف رخصة)، تيسير اللبيروقراطية و تعزيز التدابير من أجل الاندماج (عائلات المهاجرين متعرضة للفقر أكثر من الآخرين) بدون أن تنسى كافة الأشخاص التي تنتقل لأسباب إنسانية و تحتاج إلى حماية.

|  |  |  |
|--|--|--|
| <p>- طلبات لجوء سياسي: 37.350</p> <p>- طلبات لجوء المقبولة: 7.155</p> <p>- المولودون الجدد: 79.587</p> <p>- القاصرون غير "الأعضاء": 867.890</p> <p>- المسجلون في السنة الدراسية 2012/2011: 755.939</p> <p>- المائة (44,2 في المائة ولد في إيطاليا)</p> <p>- طلاب جامعية مسجلون في السنة الجامعية 2012/2011: 65.437</p> <p>- اكتسابات الجنسية: 56.001</p> <p>- زواج مختلط: (2010) 17.169</p> <p>- مسيحيون: 53,9 في المائة من بينهم أرتدوكسيون 29,6، كاثوليكيون 19,2، بروتستانتيون 4,4</p> <p>- مسلمون: 32,9 في المائة يهود: 0,1 في المائة</p> <p>- ديانات شرقية: 5,9 في المائة</p> <p>- آخرون 7,2 في المائة</p> | <p>- مقاومون غير "الأعضاء": 3.637.724 من بينهم المقيمين لفترة طويلة: 52,1 في المائة</p> <p>- أكبر جاليات غير "الأعضاء": المغرب، ألبانيا 506.495، الصين 277.570، أوكرانيا 223.782.</p> <p>- رخصات الإقامة التي انتهت في إجراء 2011 ولم تتجدد بعد: 262.688</p> <p>- مشتغلون: 2.500.000</p> <p>- نسبة تأثير المشتغلين: 10 في المائة</p> <p>- نسب البطالة: مهاجرون 12,1 في المائة - الإيطاليون 8,0 في المائة</p> <p>- عاطلون على العمل: 310.000</p> <p>- أصحاب شركات: 249.464</p> <p>- حوادث في الشغل: 15,9 في المائة</p> <p>- مزانية داخليات/خارجيات + 1,7 مليار يورو لصندوق الدولة:</p> <p>- تأشيرات للشغل 87.271 و لأسباب عائلية 83.492</p> | <p><b>العالم في 2011</b></p> <p>- عدد مهاجرين: 214 مليون</p> <p>- دخل فردي في البلدان النامية: 6.572 دولار أمريكي</p> <p>- دخل فردي في الاتحاد الأوروبي- 32.943 دولار أمريكي</p> <p><b>الاتحاد الأوروبي 2010</b></p> <p>- المقاييس الأجانب: 33.306.100</p> <p>- نسبة التأثير على الشعب: 6,6 في المائة</p> <p>- المواطنين الذين اكتسبوا الجنسية: 15.562.500</p> <p><b>إيطاليا 2011</b></p> <p>- المواطنين الشرعيون: 5.011.00</p> <p>- نسبة التأثير على الشعب المقيم: 8,2 في المائة</p> <p>- في الشمال 63,4 في المائة، في المركز 23,8 في المائة، في الجنوب 12,8 في المائة.</p> <p>- مناطق المصدر: أوروبا 50,8 في المائة، آسيا 18,8 في المائة، أمريكا 8,3 في المائة، أوقيانوسيا 0,0 في المائة</p> |
|--|--|--|

المصدر: الملف الإحصائي للهجرة 2012 كاريتس و ميغراتيس



- مركز دراسات و أبحاث  
Via Aurelia 796, 00165 Roma,  
فاكس: 0039.06.66514345 - الهاتف : 0039.06.66540087  
• مكتب التحرير : Dossier Statistico Immigrazione  
البريد الإلكتروني: [idos@dossierimmigrazione.it](mailto:idos@dossierimmigrazione.it)  
موقع الويب : [www.dossierimmigrazione.it](http://www.dossierimmigrazione.it)